كان ابعد من الاول اذا وجد ما يقطعه ولو كان في الطريق بحر فان كان في البر طريق ايضا لزمه الحج وان لم يكن فان غلبت السلامة وجب الحج وان غلب الهلاك او استويا لم يجب الحج ويحرم الشروع في البحر والانهار العظيمة في الطريق كجيحون ودجلة كما تمنع الوجوب ولو خاف على ماله في الطريق من عدو او رصدي او محارب لم يجب الحج ان رضي الرصدي او غيره بالقليل اذ لا يتميز ذلك الطريق ويكره بذل المال لهم ولو امنوا بالخفير وكان امانتهم موثوقا بها او ضمن امير مطلوبهم وان كان من بيت المال لزمه الحج ولو وجد واحد من فريق رفيقهم باجرة وغلب على الظن امنهم بذلك لزمهم الا يستأجر ولا يجب الحج على المرأة حتى تأمن على نفسها ويضمها بزوج او محرم ينسب اوغيره او ضبوعة ثقاة وان لم يكن معها محرم او زوج اصلا قال المتولي في التتمة والشاشي في الترغيب وتكفي امرأة واحدة على ظاهر المذهب ولو امتنع المحرم مجانا لزمتها اللاجرة الخامس وجود الزاد والماء في المواضع التي جرت العادة بالحمل منها ووجود العلف في المنزل مرحلة فلو خلا بعض تلك المنازل من اهلها او انقطعت مياه آبارها بحيث يحتاج الى حمل الزاد والماء للمواضع التي كانت توجد فيها من قبل او كلها او لكن بأكثر من ثمن المثل وهو المذابق به لكل الزمان والمكان لم يجب الحج وان وجد بثمن المثل وجب الحج كانت الاسعار رخيصة او غالية اذا وفى المال به ويجب الحمل لقدر ما جرت به العادة بحملها كحمل الزاد من الكوفة والماء مرحلتين او ثلثا اذا قدر ووجدا لان الحمل ولو ظن في الطريق مانعا من عدو او عدم ماء او علف وترك الحج ثم بان خلافه استقر الحج ولو لم يعلم المانع ولا عدمه فان كان هناك اصل عام يدل فان لم يكن وجب الحج السادس وجدان رفقة يخرج معهم في الوقت الذي يجرت عادتهم اهل بلده بالخروج فان خرجوا قبله واخر وا بحيث



لا يبلغون الا ان يقطعوا كل يوم اكثر من مرحلة لم يلزمه الحج التابع امكان امكان السير وهو ان يبقى من الزمان عند وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير المعهود الى الحج فان احتاج الى ان يقطع في يوم او في بعض يوم الايام اكثر من مرحلة لم يلزمه الحج الثامن ان يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة فان لم يثبت الا بمشقة شديدة لكبر او زمانة او قطع طرف او ضعف خلقة او مرض مأيوس لم يلزمه الحج بنفسه قال المتولي ولو كان بحيث يحتاج كل ساعة ان ينقل في المحمل من جانب الى جانب لم يلزمه الحج بنفسه ولو استناب المحبوس بطل بخلاص عن الحبس او لم يتخلص واذا وجد الاعمى مع الزاد والراحلة وقوة الاستمساك قاعدا بركبه وينزل ويعينه في المناسك لزمه بنفسه والقائد في حقه كالمحرم في حقها والمحمول عليه بالسفن كالراكب في الوجوب الا ان الولي لا يدفع المال بل يخرج معه او ينصب امينا ليدفع عليه النوع الثاني ان يستطيع بالمال ولا يستطيع بالنفس كالزمن او مرض او غيرهما مما ذكر في الشرط الثامن فيلزمه الاستنابة والاستئجار سواء كان حجة الاسلام او القضاء او النذر سواء طرأ العضب بعد الوجوب او قبله او ولد معضوبا وشرط ان يكون المال وافيا باجرة شر اجير الكبر وما شرطنا عن الزمن والمسكن والثياب والعبد والكتب المحتاج اليها وعن نفقة نفسه وعيال لزمهم مدة الذهاب والاياب ولو لم يرض الاجير باجرة المثل لم يلزمه استئجاره النوع الثالث ان يستطيع بالغير لا بالمال ولا بالمشي ولا كان مقدورا والماء الذي عرض عليه واهد من وصول زاد او فرس او عمر او اخوته او اخواته او واحد من الاجانب لم يجز عنه لزمه القبول وليس له المنع وان لم يستطع من قبل قط ولكن شرط ان لا يكون المطيع معضوبا ولا ضرورة ولا ماشيا ولا معتمدا على المكتب او المتوالي وان يكون قوله موثوقا به عند غير مردود الرأي وان يحج باذنه وبنفسه لا بغيره فلو قال الاجنبي لي بهذا استأجر من يحج عني قال صاحب